دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر قراءة على ضوء القانون النقدي و المصرفي 23–09

The role of the central bank and commercial banks in promoting the use of electronic payments in Algeria in light of the monetary and banking law 23-09

مباركة دلامي، مخبر الاقتصاد و التنمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)،
delami.mebarka@cu-tipaza.dz

الاستلام: 2025/07/17 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/09/30

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تبيان تأثير التطور التكنولوجي على تقنيات الدفع التقليدية، مع التركيز على جهود الحكومة الجزائرية في تعزيز استخدام الدفع الالكتروني، و التزامات البنك المركزي والبنوك التجارية في ترقية استخدام هذا النوع من الدفع على ضوء مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر تشهد تطورا هاما في استخدام تقنيات الدفع الالكتروني وسعي الجزائر الى تبني التكنولوجيا المالية و ترقية الرقمنة وتحقيق الشمول المالي، وذلك بمرافقة من التشريعات القانونية وكذا جهود البنك المركزي والبنوك التجارية لمواجهة التحديات الجديدة، مثل الأمن السيبراني وأمان المعلومات، لضمان نجاح تطبيق هذه التقنيات.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، دفع إلكتروني، أمن سيبراني.

تصنيفات JEL: G20, E42,G28.

Abstract:

Through this study, we seek to identify the impact of technological development on traditional payment techniques, focusing on the efforts of the Algerian government in promoting the use of electronic payments, and the obligations of the Central Bank and commercial banks in promoting the use of this type of payment in light of the decisions of the Monetary and Banking Law 23-09.

The results of the study showed that Algeria is witnessing an important development in the use of electronic payment technologies and Algeria's

efforts to adopt financial technology, promote digitisation and achieve financial inclusion, accompanied by legal legislation and the efforts of the Central Bank and commercial banks to face new challenges, such as cybersecurity and information security, to ensure the success of the application of these technologies.
Keywords: Fintech, e-payments, cybersecurity**.**
Jel Classification Codes: G20, E42,G28.

1. مقدمة:

في سياق التطور التكنولوجي وانتشار الإنترنت، تشهد التجارة الإلكترونية تسارعًا في جميع أنحاء العالم، يعزى هذا النجاح إلى وجود عوامل أساسية تسهم في دعم وازدهار هذا النوع من التجارة، ومن أبرز هذه العوامل هو التطور التكنولوجي الكبير و الثورة الرقمية الحالية، اضافة الى ازدهار التكنولوجيا المالية، الا ان نجاح هذا المسار يتطلب توفير وسائل دفع إلكترونية تتلاءم مع طبيعة التعامل عبر الإنترنت، هذا الأمر يتطلب تحديث وتطوير البنوك التقليدية لتقديم وسائل دفع إلكترونية تلبي احتياجات التجارة الإلكترونية وتضمن سلاسة وأمان المعاملات الإلكترونية.

و من هنا تأتي أهمية دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني و تطوير مستوى الخدمات المالية المقدمة للعملاء على الإنترنت، وتعزيز مستوى الثقة والأمان لديهم لهذا و من خلال هذه الدراسة سنحاول الاجابة على الاشكالية التالية:

1.1 إشكالية البحث:

ما هو دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09؟

2.1 فرضيات البحث:

كإجابة اولية على الاشكالية المطروحة، ارتئينا صياغة الفرضيات التالية:

- وتيرة تطور التجارة الالكترونية في الجزائر لا تواكب التطور العالمي؛
- يحتاج نجاح التجارة الالكترونية وجود بنية تكنولوجية و تشريعية و مصرفية متينة؛

- استحداث آليات و هيئات جديدة للدفع الالكتروني من قبل النظام المصرفي الجزائري وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

3.1 أهداف البحث:

نحاول من خلال الدراسة الوصول الى عدة اهداف اهمها:

- التعرف على المفاهيم الاساسية و واقع التجارة الالكترونية في الجزائر؛
- تحديد البيئة التكنولوجية و القانونية و المصرفية اللازمة لنجاح التجارة الالكترونية ؛
- تبيان دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية وسائل الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

4.1 أهمية البحث: تستمد الدراسة أهميتها من حداثة الموضوع و الحاجة الى التجارة الالكترونية لترقية الاقتصاد و مواكبة التطور العالمي في هذا السياق.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة: للإجابة على الاشكالية و اختبار صحة الفرضيات المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، لوصف المفاهيم النظرية التي تتعلق بالتجارة الالكترونية و متطلباتها، و لتحليل العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و دورها في ترقية التجارة الالكترونية في الجزائر.

6.1 هيكل البحث: قُسمت الدراسة الى ثلاث اقسام:

أولا: التجارة الالكترونية و وسائل الدفع الالكتروني؛

ثانيا: أنظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر؛

ثالثا: دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09.

2. ديناميكية التجارة الالكترونية في ظل الدفع الالكتروني

1.2 التجارة الالكترونية: سعت كل منظمة او هيئة الى تعريفها:

- **تعريف منظمة التجارة الدولية:** "انتاج، تسويق، بيع و توزيع منتجات و سلع و خدمات من خلال شبكات الاتصال"(ملحم،2000،ص48)؛
- **تعريف الهيئة الاوروبية للمعلومات و التكنولوجيا و الرقابة (EITO):"النشاط الذي يؤدي الى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال"(بختي،2008،ص41)؛**
- **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD):"تعني جل صيغ التعاملات** التجارية بين الافراد و المنظمات، ترتكز على معالجة و نقل المعطيات الكترونيا، كما تدل على الاثار و المخرجات التي يحدثها التبادل الالكتروني للمعلومات التجارية، ناهيك عن المعاملات التي تسهل ممارسة الانشطة التجارية كإدارة المنظمات ، المفاوضات التجارية ، العقود و الاطر القانونية والتنظيمية، التسويات فيما يخص التسديدات والجباية" .(OECD WWW.oecd.org/dataoecd/3/12/1944883.pdf)

و عليه، نعرف التجارة الالكترونية كالتالي:

نوع من انواع التجارة يتم فيه شراء و بيع المنتجات و الخدمات عبر الانترنت و الوسائط الرقمية اضافة الى استخدام وسائل الدفع الالكتروني في دفع المستحقات.

2.2 نشأة التجارة الالكترونية:

اعتمدت بداية التجارة الإلكترونية على تبادل المستندات التجارية بين الشركات خلال فترة الستينات من خلال استخدام شبكات الحاسوب البدائية، فقد كان الموردون والعملاء يتبادلون المستندات؛ كالفواتير ونماذج الطلبات التجارية وتأكيد الشحن، باستخدام تقنية تبادل البيانات الإلكترونية(EDI) ، والتي يمكن من خلالها لنظام الحاسوب الخاص بشركة معينة تبادل البيانات مع حاسوب شركة أخرى، وقد كان لكل شركة نظامها الخاص،وفي عام 1979م، ابتكر المعهد الأمريكي للمعايير الوطنية (ANSI) نظامًا يطلق عليه(ASC X12) ، وهو نظام عالمي لمشاركة البيانات وخاصة التجارية منها عبر الشبكات الإلكترونية، وبذلك كان هذا النظام الخطوة الأولى لبداية انطلاق التجارة الإلكترونية، لكن ليس بمسماها الحالي، ويعود الفضل في ذلك للمخترع الإنجليزية مايكل ألدريتش.

لكن كانت البداية الفعلية للتجارة الإلكترونية في منتصف الثمانينات، حين طُورت الأنظمة الحاسوبية بحيث أصبح بإمكان المستخدمين شراء السلع من 110 متجرًا عبر الإنترنت، وبالرغم من عدم تحقيقه النجاح الكافي، إلا أنه كان أحد الأمثلة الأولى على بداية التجارة الإلكترونية التي نعرفها اليوم.(https://money.howstuffworks.com/history-e-commerce.htm).

متطلبات نجاح التجارة الالكترونية (فنيش و نجار، 2024، صفحة 158):

إن ازدهار التجارة الالكترونية يستوجب وجود جملة من الدعامات اهمها :

- **امن المعلومات الالكترونية:** يعد من اهم القضايا و اكثرها حساسية، اذ ان الحفاظ على المعلومات من الهاكر او الفايروسات و حماية نظم التشغيل و قاعدة البيانات امر ضروري لمنح الثقة لدى المتعاملين في هذا المجال؛
- **البنية التحتية لشبكات الانترنت** :ان انجاز المعاملات الكترونيا من شراء و بيع و ترويج و اعلانات يتطلب وجود شبكة انترنت قوية، و هذا ما فسر تطور و ازدهار التجار الالكترونية في البلدان التي تتوفر على شبكة انترنت قوية عكس الدول النامية التي تتصف شبكة الانترنت بها بالضعف؛
- **وسائط و وسائل الدفع الإلكترونية** مع انتشار التجارة الالكترونية و طبيعة العمل الخاصة بها، حيث تتم معظم المعاملات بواسطة الانترنت تحتاج لوسائل و وسائط دفع تواءم متطلبات هذا النشاط، كالنقود الالكترونية و الشيكات و بطاقات الدفع، و هو ما يتطلب وسائط دفع خاصة مثل البنوك الالكترونية و غيرها.

4.2 وسائل الدفع الالكتروني

مع التطور المستمر و السريع في مجال التجارة الالكترونية و التكنولوجيا المالية FinTech ، سارعت المصارف الى ابتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم و طبيعة العمل المصرفي الالكتروني الجديد:

5.2 الدفع الالكتروني: هو اطار يتم من خلاله استخدام وسيط للدفع كجزاء استبدال القيمة المالية بالسلع ، الخدمات او المعلومات" (البرواني، 2009).

اذ يعرفه البنك المركزي الأوروبي « كل عملية دفع صدرت و عولجت بطريقة الكترونية" (معراج، 2004، صفحة 320)، كما عرفها البنك المركزي الاوروبي انها " كل عملية دفع صدرت و عولجت بشكل الكتروني و تتم بواسطة الادوات و التحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف و مؤسسات الائتمان" (محمد العلفي و فارع الجنيد، 2024، صفحة 32)، وتتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف (الكيلاني، 2007، صفحة 44) :

- المتعامل ؛
- وسيط الدفع الذي يصدر وسيلة الدفع؛
- المصرف الذي يحصل القيمة المستحقة لصالح المستفيد؛
- المقاصة الالكترونية.

6.2 أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

- **النقود الإلكترونية:** تعد النقود الالكترونية من اهم منتجات الثورة الرقمية فهي احدث انواع الابتكارات لتسوية المبادلات الالكترونية، و هناك عدة تعريفات لها، اهمها :

-"جميع الاموال التي تستخدم في التعاملات الكترونية مستثنى منها الطرق القديمة لتبادل الاموال كالبنوك و الشيكات التقليدية ناهيك عن العملات الورقية و المعدنية"(الشويرف،2013،ص129)

-"اليات دفع تختزن القيمة المالية في شكل الكتروني" (جليد و بركان، صفحة 262)؛

- **الشيك الالكتروني:** من أبرز أشكال النقود الالكترونية التي تتلاءم مع خصائص المعاملات الإلكترونية، حيث يحقق السرعة في الإنجاز و يدعم الثقة بين المتعاملين، ويعتبر مكافئا و بديلا للشيكات التقليدية كما متوقع ان يأخذ مكانها، و يُعرف على أنه:" معادل للشيك التقليدي، باعتباره واسطة إلكترونية موثقة ومؤمنة معتمدة بين المصدر و المستفيد" (ميهوب، 2014، صفحة 97) (قاسمي و بن بغيلة، 2023، صفحة 277)؛

- **البطاقات البنكية:** عبارة عن بطاقات مغناطيسية تمنح لمستخدمها حق شراء احتياجاته (خليفة، 2013، صفحة 31)، مصنوعة من مادة صعبة الاتلاف، تحمل اسم العميل ورقم حسابه، يتم صرف الاموال عن طريق اجهزة الصراف الالي المنتشرة في البنوك، و تنقسم الى ثلاث انواع:

  -بطاقات الدفع

  -البطاقات الائتمانية

  -بطاقة الصرف الشهري

- **البطاقات الذكية:** وهي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على برغوث صغير جدا إلكتروني أو ما يسمى micro puce يشكل ذاكرة عددية تسمح بالاحتفاظ بكمية كبيرة من المعلومات تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها، وتتميز بسرعة التعامل وتنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية إلكترونية. (الوهاب، 1998، صفحة 43)
- **المحفظة الالكترونية:** مجموعة من الوسائط الإلكترونية يجمعها ويديرها المستخدم على شبكة الانترنت، و يقوم حاملها باستبدال قيمتها على مستوى البنك (بن مصطفى و قلوش، 2022، صفحة 32).

7.2 وسائط الدفع الالكتروني

تماشيا مع مقتضيات التجارة الالكترونية تم تطوير و ابتكار وسائط دفع تُلائم تداول وسائل الدفع الالكتروني الحديثة :

7.3 **البنوك الإلكترونية:** ظهر مصطلح "الخدمات المصرفية الإلكترونية" في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وقد أُطلق عليه أيضًا تسميات متعددة مثل: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو الخدمات المالية عن بُعد، أو الخدمات المصرفية المنزلية:

أ-تعريف البنك الإلكتروني: كيان مالي يعمل على الانترنت يتيح للعملاء الوصول الى مختلف الخدمات المصرفية و ادارة حساباتهم عبر النت، دون اللجوء للطرق التقليدية. (خباية، 2008، صفحة 956)

ب-مزايا البنك الالكتروني:

- الحصول على اكبر عدد من العملاء؛
- عرض مخرجات مالية مصرفية جديدة؛
- خفض كلفة العمالة؛
- رفع الكفاءة الادارية للبنك.

8.3 **أجهزة الصراف الآلي:** هو جهاز اتصالات يوفر لعملاء البنوك المعاملات و الخدمات المالية في الأماكن العامة على مدار 24سا .(بن شريف و منية، 2023، صفحة 56)؛

9.3 **الهاتف المصرفي:** وسيلة مبتكرة تقدمها المصارف و البنوك للعملاء من اجل اجراء المعاملات المالية عبر الهاتف. (الرومي، 2004، صفحة 142)

10.3 **الصيرفة عبر الانترنت:** خدمة مصرفية حديثة، تمنح للعملاء حق الوصل و ادارة حساباتهم عبر النت، مثل:

- متابعة و الاطلاع على الرصيد، تحويل الأموال، تسديد الفواتير ؛
- الدفع الإلكتروني؛
- التأمين على الحياة، الممتلكات (الشخصية و التجارية)؛
- تداول الأوراق المالية.

11.3 **المقاصة الالكترونية:** نظام لتسوية المدفوعات بين البنوك الكترونيا، تساهم في تسريع وتيرة عمليات التحويل و تسوية الشيكات و كل المعاملات المالية الاخرى بدقة عالية، تعتبر من الادوات الحديثة و المبتكرة لتطوير و النهوض بالبنية التحتية المصرفية بالدول. (منصور، 2003، صفحة 127)

3. أنظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر

1.3 **شروط ممارسة العمل المصرفي الالكتروني (كراع، 2021، صفحة 38):** يُقدم البنك طلب للحصول على ترخيص لممارسة العمل المصرفي الالكتروني، يحتوي هذا الطلب شروط تتعلق بالبنك و كذا بالمعاملات الالكترونية التي سيقوم بها

أ–الشروط المتعلقة بالبنك:

- **التسجيل في السجل التجاري:** البنك مقدم الخدمات المصرفية الالكترونية يجب أن يكون مسجلا ضمن البطاقية الوطنية للموردين الالكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري؛
- نشر الموقع الالكتروني للبنك أو صفحة الويب على الانترنت الجزائر بامتداد com.dz ؛
- إيداع اسم النطاق لدى المركز الوطني للسجل التجاري؛
- يجب أن يتوفر الموقع الالكتروني للبنك على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.

ب–الشروط المتعلقة بالخدمات المصرفية الالكترونية المُقدمة: بموجب القانون 18–05 يجب ان تتوفر على الشروط التالية:

- العرض التجاري الالكتروني المسبق للخدمة المصرفية الالكترونية عبر موقعه الالكتروني أو صفحة الويب الخاصة به، ويجب أن يكون بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، وأن يتوفر العرض الالكتروني للخدمة على الحد الأدنى من البيانات والمحددة قانونا بموجب المادة 11 من القانون 18–05، والتي عبر عنها المشرع بقوله:" يجب أن يتضمن على الأقل، ولكن ليس على سبيل الحصر" و هي:

–رقم التعريف الجبائي، العناوين المادية ، الالكترونية، ورقم هاتف المورد الالكتروني؛
–رقم السجل التجاري؛
–طبيعة الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم؛
–الشروط العامة للعرض لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

-شروط الضمان؛

-تحديد سعر الخدمة؛

-شروط فسخ العقد عند الاقتضاء؛

-وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ الخدمة الالكترونية.

2.3 واقع أنظمة و مبادرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر

ا-انظمة الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

1.2.3 شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM (بن شلاط، 2022، صفحة 103) : شركة مساهمة ،يبلغ رأس مالها 26 مليون د.ج تأسست يوم 25 مارس 1995، يساهم في رأس مالها: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يليهم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ،تتمثل مهامها في :

- تطوير و تحديث وسائل و آليات الدفع الالكتروني؛
- انشاء ،ادارة المنصة التقنية و التنظيمية للشبكة المصرفية الالكترونية ؛
- المساهمة في تنظيم و ادارة منتجات الدفع الالكتروني ؛
- مساعدة البنوك في تطوير وسائل الدفع الالكتروني؛
- تخصيص الشيكات و بطاقات الدفع و السحب النقدي؛
- توفير الاتصال و الإدارة لأجهزة الصراف الالي.

2.2.3 نظام معالجة الدفع بين البنوك فوريا ARTS : "نظام للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية او البريدية للمبالغ الكبيرة او الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام" (كراع، 2021، صفحة 15).

- **اهداف النظام:**

-مواكبة المعايير الدولية و الحرص على الالتزام بها في تجهيز القطاع المصرفي ضمن مجال انظمة الدفع؛

-ادارة مخاطر الدفع و تعزيز الامان و الشفافية و تقليص آجال التسوية مع تشجيع استعمال النقود الالكترونية؛

-ضمان الامان و السرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية؛

-تشجيع دخول المصارف الالكترونية و الاجنبية.

- **خدمات النظام:** يعالج كل العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية و المصرفية ، على النحو الاتي:

-تحويلات ما بين البنوك: حيث تتم التحويلات ما بين البنوك او حسابات العملاء ؛

-عمليات بنك الجزائر: اصدار اوامر القروض و الخصومات؛

-تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية: ان المبالغ الدائنة و المدينة الناتجة عن المقاصة الالكترونية تعالج بهذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت في حسابات المشاركين.

3.2.3 **نظام المقاصة عن بعد ACTI** (بن مختار، 2022، صفحة 12) : مرت عصرنة نظام الدفع في الجزائر بقفزة نوعية بعد إنشاء نظام مكمل لنظام ARTS هو نظام ACTI ،اذ يختص هذا الاخير بالمعالجة الالية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، اعتمادا على الآليات الحديثة مثل المساحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، اذ يعنى بالتحويلات التي تقل قيمتها عن واحد مليون د.ج .

-اهداف النظام:

- التسيير المحاسبي اليومي للخزينة؛
- تقليص آجال المعالجة ؛
- تأمين أنظمة الدفع العام ؛

- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع.

4.2.3 شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية: تعد اول خطوة للصيرفة الالكترونية في الجزائر، انشئت الشركة في جانفي 2004، و هي شراكة بين المجموعة الفرنسية EDI-DIAGRAM المتقدمة في البرمجيات ذات الصلة بالصيرفة الالكترونية و أمن تبادل البيانات المالية، و 03 مؤسسات جزائرية هي: MULTIMEDIA MAGACT و SOFT ENGINERING اضافة الى مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني CERIST، تقدم خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد، و تُسير و تُؤمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية، اذ ركزت على عمليات التطوير و التدعيم، مُوجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية و انظمة الدفع الالكترونية. (بريكة، 2011، صفحة 246)

- **خدمات الشركة:** تلبي حاجات البنوك و المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات و تطبيقات متعددة (applications et logiciels) و ذلك من خلال:

–اقتراح حلولا للبنوك عن بعد؛

-تبسيط و تأمين المعاملات الالكترونية متعددة الاقسام.

- **أهداف الشركة:**

-اقتراح حلولا للبنوك و المؤسسات المالية و تأمين تام للمبادلات؛

-تكييف الخدمات وفق حاجة كل زبون و وفقا لرغباته؛

-اكساب البنوك و المؤسسات المالية نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة بما يتناسب مع مستلزمات كل زبون.

ب– مبادرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر (زهيوة و زهيوة، 2024، صفحة 261):

اصبح توظيف التقنيات الحديثة في مختلف النشاطات الاقتصادية امر حتمي للدخول الى عالم الاقتصاد الرقمي:

- مبادرة إنشاء مؤسسة خاصة تقوم بتركيب أجهزة الدفع الإلكتروني للتجار مجانا مقابل دفع اشتراك شهري بقيمة 500دج من أجل ترقية وتطوير الخدمات الالكترونية وتعميم ثقافة استعمال بطاقات الدفع الإلكترونية؛
- توقيع اتفاقيات مع بعض الشركات لدفع الفواتير عبر النت؛
- المصادقة في اطار قانون المالية 2018، على مشروع قانون التجارة الإلكترونية؛
- اصدار بطاقة الدفع الالكترونية العالمية سي بي أي فيزا قولد عن طريق التعاون مع شركة فيزا؛
- مفاوضات بريد الجزائر مع شركة ماستر كارد للانضمام الى نطاقها؛

4. دور البنك المركزي و البنوك التجارية في ترقية استخدام الدفع الالكتروني وفق مقررات القانون النقدي و المصرفي 23-09

يتناول القانون النقدي و المصرفي 23-09 الذي صدر بتاريخ 21 جانفي 2023 ، تعزيز منظومة الدفع الالكتروني في البلاد، و يضع اطرا ملزمة للبنك المركزي و البنوك التجارية للمساهمة في ترقية هذا النوع من الدفع:

- **اعتماد الدينار الرقمي**: في اطار رقمنة المدفوعات سعت الجزائر الى اصدار الشكل الرقمي لعملتها، تحت تسيير و مراقبة بنك الجزائر، و هو ما سيساهم في دعم الشكل المادي للعملة و تعزيز الشمول المالي و دعم كفاءة السياسة النقدية بالبلاد (ملكي، 2023، صفحة 774)، حيث نصت المادة 2 من القانون النقدي و المصرفي، على ان العملة الوطنية قد تأخذ شكلا رقميا، و تسمى العملة الرقمية للبنك المركزي ، لها سعر قانوني و قوة ابرائية غير محدودة حسب المادة 4 من القانون النقدي و المصرفي 23-09 (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، الصفحات 04-05) ؛

- **الترخيص بإنشاء البنوك الرقمية:** حيث نصت المادة 90 من القانون النقدي و المصرفي على "يرخص المجلس بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية ، تحدد كيفيات وشروط ممارسة أنشطتها وكذا العمليات التي تجريها عن طريق نظام" (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 16)، حيث اعتبر المشرع الجزائري البنوك الرقمية مؤسسات تعتمد على التكنولوجيا المالية، و تقوم بكل العمليات و الخدمات المصرفية التقليدية بواسطة الأنترنت و بدون مقر مادي لها (بلعزام، 2024، صفحة 102)؛
- **مزودو خدمات الدفع:** مزودو خدمات الدفع هم شركة توفر للتجار و للأفراد القدرة على قبول و معالجة المدفوعات الالكترونية و توفر لهم البنية التحتية التقنية اللازمة (عبد الحسين) ، حيث نص عليهم المشرع الجزائري في المادة 76 من القانون النقدي و المصرفي " دون المساس بأحكام المادة 75 أعلاه، يمكن أن يقوم مزودو خدمات الدفع المعتمدون قانونا، بتزويد خدمات الدفع التي تقوم بها البنوك. تحدد قائمة خدمات الدفع وكذا شروط وكيفيات اعتماد مزودي خدمات الدفع بموجب نظام من المجلس." (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 14) و من خلال المادة 91 حددت شروط تأسيس شركات مزودي خدمات الدفع حيث نصت على ان التأسيس يكون في شكل شركة ذات اسهم او شركة مساهمة بسيطة او شركة ذات مسؤولية محدودة (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 16)؛
- **امن و نظم وسائل الدفع:** يحرص البنك المركزي على سلامة جميع نظم الدفع الوطنية و ذلك عن طريق تخويل المجلس النقدي و المصرفي، حيث نصت المادة 64 من القانون النقدي و المصرفي على صلاحيات المجلس في " المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع" (الجريدة الرسمية، العدد 43، 2023، صفحة 12).

5. خاتمة

تعتبر ترقية وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خطوة استراتيجية هامة في مسار الجزائر من اجل بناء نظام مالي حديث و متطور يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الشمول المالي، و ذلك بدعم من الاطار القانوني ممثلا في القانون النقدي و المصرفي 23-09، و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

النتائج:

- تشهد وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر تطورا هاما، و استخداما واسعا؛
- يعمل البنك المركزي و البنوك التجارية على توفير بيئة تقنية ملائمة لتطورات وسائل الدفع الالكتروني؛
- تعمل الجزائر على زيادة الوعي حول فوائد استخدام الدفع الالكتروني و تعزيز الشمول المالي.

رغم هذه التطورات، يواجه النظام بعض التحديات، منها:

- الحاجة لتعزيز ثقة المتعاملين في الدفع الرقمي؛
- تحديات الامن السيبراني؛
- تحديث البنية التحتية التقنية بما يدعم انتشار الدفع الالكتروني و الامان الرقمي.

6. قائمة المراجع

[1]الجريدة الرسمية، العدد 43. (27 جانفي, 2023). القانون النقدي و المصرفي. الجزائر.

[2] SATIM. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 OCTOBRE, 2023، من https://www.satim.dz/ar/

[3]ابراهيم بن مختار. (2022). احكام المقاصة الالكترونية لوسائل الدفع. المجلة الجزائرية لقانون الالعمال، المجلد 03، العدد01 .

[4]ابو سليمان عبد الوهاب. (1998). البطاقات البنكية. دمشق : دار القلم.

[5]السعيد بريكة. (2011). واقع عمليات الصيرفة الالكترونية E-BANKING و آفاق تطورها في الجزائر . جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي : اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .

[6]أمل كرم خليفة. (2013). التجارة الالكترونية. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.

[7]ايمان فنيش ، و حياة نجار. (2024). ابتكارات التكنولوجيا المالية كتوجه لتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية د ارسة حالة البنك الوطني الجزائري. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 07، العدد 01، .158

[8]بهاء عبد الحسين. (بلا تاريخ). مهارات التكنولوجيا المالية. تاريخ الاسترداد 31 10, 2024، من Fintechskill: https://fintechskill.com

[9]جمال ملكي. (2023). اثر اصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية و مستقبل السياسات النقدية دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري. دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد .01

[10]حسين رحيم؛هواري معراج. (2004). الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية. جامعة الشلف: الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – الواقع و التحديات.

[11]حفيظة كراع. (2021). العمل المصرفي الالكتروني و المسؤولية المدنية للبنك فيه. جامعة باتنة 01 الحاج لخضر كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق: اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق .

[12]ريم بن مصطفى، و عبد الله قلوش. (2022). الدفع الالكتروني و دوره في تسيير ازمات السيولة في الجزائر. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، المجلد 07، العدد.01

[13]سماح ميهوب. (2014). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية. جامعة قسنطينة 2: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.

[14]طارق البرواني. (2009). نظم التجارة الالكترونية .

[15]عبد الله خباية. (2008). الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية . البنوك التجارية . السياسة النقدية. الإسكندرية: طبعة، مؤسسة شباب الجامعة.

[16]فاطمة الزهرة قاسمي، و ليلى بن بغيلة. (2023). وسائل الدفع الالكتروني في عمليات الوساطة التجارية الالكترونية–البطاقة الذهبية انموذجا–. مجلة الشهاب، المجلد09، العدد .02

[17]كريمة زهيوة، و راضية زهيوة. (2024). واقع تطبيق الصيرفة الالكترونية للبنوك التجارية في الجزائر في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد .01

[18]مبروك بلعزام. (2024). الشمول المالي في القانون النقدي و المصرفي. مجلة الدراسات و البحوث القانونية، المجلد 09، العدد .02

[19]محمد أمين الرومي. (2004). التعاقد الالكتروني عبر الانترنت . الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

[20]محمد حسين منصور. (2003). المسؤولية الالكترونية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

[21]محمود ص44 الكيلاني. (2007). الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية "دراسة مقارنة". عمان الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[22]مريم بن شريف ، و خليفة منية. (2023). واقع الدفع الالكتروني في الجزائر و آفاق المستقبل –البطاقة الذهبية نموذجا–. مجلة الابحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد.01

[23]مصطفى بن شلاط. (2022). واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد .01

[24]نبيل محمد العلفي، و صخر فارع الجنيد. (2024). دور وسائل الدفع الالكتروني في التخفيف من المخاطر المالية و المصرفية–دراسة تطبيقية على بعض المصارف اليمنية–. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 20، العدد.34

[25]نوردين جليد، و امينة بركان. (بلا تاريخ). الصيرفة الالكترونية و المصارف الالكترونية. المركز الجامعي خميس مليانة: لمركز الجامعي خميس مليانة.